

تحقيق

رضوان عقيل

الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية:
لا مخاطر زلزالية كبرى وفوضى البناء في المناطق الشعبية

لم تولد هيئة ادارة الكوارث بعد، ولا يزال مشروعها يقبع في ادراج البرلمان نتيجة تطبيقها وعدم الاتفاق على المهمات التي تنتظرها. وقد يكون لبنان من بلدان قلة في العالم لا توجد فيها مثل هذه المؤسسة التي تعنى بانقاذ المواطنين، ونقلهم الى اماكن آمنة عقب وقوع الهزات الارضية والفيضانات والكوارث الطبيعية

اقلقت الهزة الارضية في 4 تموز الفائت الكثيرين من اللبنانيين، ودفعت اعدادا منهم الى المبيت خارج منازلهم خشية من تردادتها. عند وقوع مثل هذا الحدث سرعان ما تتجه الانظار الى المجلس الوطني للبحوث العلمية الذي يعمل بتجهيزات متطورة عبر شبكة رصد موزعة في المناطق. يقود الحديث عن الهزات الى وضع المباني في لبنان، وما اذا كان في قدرتها مقاومتها حيث لا احصاءات من هذا النوع. ثمة ابنية غير مطابقة للمواصفات وخصوصا في المناطق الشعبية، في ظل غياب شركات التدقيق التي توابك عادة مشاريع البناء وتشييدها.

الامين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور معين حمزة يحذر في حوار مع "الامن العام" من فوضى تشييد الابنية غير المستوفية للشروط والمواصفات العلمية المطلوبة، والتي تكثرت في المناطق الشعبية. ويشبه تشييد المباني من دون الحصول على الرخص المطلوبة بـ"الهدايا المسمومة".

■ قبل اكثر من شهر وقعت هزة في لبنان. لماذا خلفت مخاوف عند المواطنين اكثر من سابقاتها هذه المرة؟

□ كل هزة تشغل بال الناس وتثير القلق لأنها حدث طبيعي لا يمكن السيطرة عليه، ولا توقع حدوثه او مواكبة لتطوره نحو قوة اكبر. حصل الحدث الاخير على ضفاف بحيرة طبريا في فلسطين المحتلة، وبدأ في البحر الميت بقوة 5,3 على مقياس ريختر، وهي قوة لا يشعر بها المواطنون. استمرت ترادته نحو اسبوع على ضفاف البحيرة، وكانت القوة تتراوح بين 5,2 و5,3 على مقياس

النشاط البشري. كما نستعمل ايضا الـ"جي. بي. اس" لزيادة دقة الرصد، ولدينا تجهيزات حديثة افضل بكثير مما تملكه بلدان مجاورة.

■ هل يمكننا القول ان مواصفات البناء المطلوبة تطبق مئة في المئة في المناطق؟ □ لا مواصفات كاملة في بيروت او في كل المناطق الاخرى. عند الحصول على رخصة من نقابة المهندسين تكون المواصفات جيدة، لكن التنفيذ يكون بعيدا من الرخص وشروطها. نسبة المباني المطابقة لمقاومة الزلازل لا تزال متدنية، ولا احصاءات في هذا الخصوص لعدم وجود شركات للتدقيق. يبقى الهدف من رخصة الاسكان هو التأكد من ان البناء تم بطريقة سليمة ووفقا للخريطة التي تصدرها نقابة المهندسين بطريقة ممتازة وتقوم بواجباتها. اما الشركة المنفذة والمتعهد فلا احد يراقبهما. يتولى التنظيم المدني التدقيق بالمساحات وتحديد المخالفات من دون التركيز على نوع الباطون والحديد ونسبتهما.

■ يعني كلامك ان ثمة ابنية في بيروت والمناطق غير مطابقة لشروط البناء المطلوبة؟

□ نعم ثمة ابنية كثيرة غير مطابقة وخصوصا في الاحياء الشعبية، وهذا امر مؤسف. اقول ان الوضع غير مريح في مثل هذه المناطق واستندنا الى دراسات عدة. كل المباني التجارية في هذه الاحياء الشعبية كان يجب تدخل التنظيم المدني ليفرض شروطه الهندسية العالية ويراقبها.

■ ما حقيقة ان ثمة سفارات لا تنزل بعثاتها في ابنية قبل الحصول على تقارير من المجلس الوطني للبحوث العلمية؟

□ كل السفارات الغربية تطلب منا اجراء دراسة جيولوجية للمنطقة التي يتم اختيار



الامين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور معين حمزة.

بناء مقارها، وهذا شرط من دولهم حيال المباني التي يريدون اقامة بعثاتهم فيها لمعرفة انواع المخاطر. نحن نعد الدراسة للسفارة ونقدمها من دون مقابل. واذا تحدثنا بدقة لا توجد منطقة غير صالحة للبناء في لبنان، ولكن مواصفات البناء تتغير وفق حساسية المنطقة. اذا كان البناء على منطقة رملية وعلى شبكة تضم فوالق زلزالية نشطة، فان المطلوب هنا ان يكون تدعيم البناء اكثر بينما يكون التدعيم اقل في منطقة صخرية بعيدة من الفوالق.

■ من يتحمل مسؤولية هذه الفوضى؟

□ تقع المسؤولية على غياب شركات التدقيق المستقلة، علما ان نقابة المهندسين ليست شركة تدقيق. هذا ما ناقشناه طويلا مع النائب السابق محمد قباني الذي قام باعمال ومشاريع كبيرة لدى ترؤسه لجنة الاشغال العامة، وهو من اكثر النواب الذين عملوا بأسلوب علمي.

■ استمرار هذه الفوضى في البناء الى اين يؤدي؟

□ علينا ان نقول اولاً ان لا مخاطر زلزالية كبرى عندنا، ووضعنا افضل من تركيا وايران

■ لماذا تسكت الدولة على ارتكاب هذه الجريمة؟

□ تعرض لبنان الى دمار في مراحل عدة في السبعينات من 1975 الى 1990 وابان الاجتياحات الاسرائيلية. ضغط الناس آنذاك دفع بعض الحكومات الى السماح بتشييد المباني وزيادة الطبقات من دون الحصول على رخص بناء. المباني من دون رخصة والاشراف الهندسي المطلوب هما بالنسبة البنا هدايا مسمومة لانها بنيت بطريقة عشوائية. مع الاشارة الى ان هذه الظاهرة تراجعت واصبح المواطنون يعون اكثر في هذا الشأن.

■ اين اصبحت هيئة ادارة الكوارث ولماذا لا تزال تقبع في ادراج مجلس النواب؟

□ كان هذا المشروع يسير بالشكل المطلوب في مجلس النواب، لكن جرى الخلاف حوله وتم تطبيقه بكل صراحة بعدما دخل في تناقضات عدة. دخلنا عند بدء مناقشة هيئة ادارة الكوارث في تناقضات لا مبرر لها، لذا فهي غير موجودة حتى اليوم. كنت من الفريق الذي عمل على تحقيق هذا الامر ووصلنا الى النص الكامل في لجنة الاشغال واللجنة الفرعية المستقلة التي خصصت للبحث بها، وتمثلت فيها كل ادارات الدولة وتمت برعاية الرئيس نبيه بري وسعد الحريري. توقفت في المرحلة الاخيرة عندما رأى اطراف انها تحد من صلاحيات الهيئة العليا للاغاثة والدفاع المدني، وتمسك كل طرف باحدى الهيئات فتحوطت الى وحدة تنسيق موجودة في السرايا الحكومية لكن ليس على شكل الهيئة التي كانت منتظرة والقادرة تاليا على التنسيق مع كل الهيئات.

■ الا ينبغي متابعة الموضوع مع مجلس النواب الجديد؟

□ ارجو ذلك لأن ثمة ضرورات لها في لبنان. نحن من البلدان القليلة في العالم التي لا تملك تصورا واضحا ولا آليات تنفيذية لجهة الكوارث الطبيعية. عندما حصلت الفيضانات الاخيرة في رأس بعلبك تم اللجوء الى المجلس الوطني للبحوث العلمية.

لدينا تجهيزات حديثة
افضل بكثير مما تملكه
بلدان مجاورة

لأن النشاط الزلزالي في هاتين الدولتين متسارع اكثر من لبنان. اسطنبول تقع مثلا على فارق الاناضول الذي يتحرك بقوة بين 6 و7 درجات، وهي قوة مدمرة وتحصل كل 25 او 40 سنة. ثمة مناطق مماثلة في ايران تحصل فيها زلازل كبرى. عام 1956 حصل زلزال في لبنان بقوة 6 درجات على مقياس ريختر. اريد هنا ان الفت الى ان المباني ذات المواصفات الهندسية العالية لا تزيد كلفتها عن البناء العادي التجاري اكثر من 12 الى 20 في المئة. لذا يستطيع المهندسون اليوم تشييد مبنى في اي موقع، شرط تحسين مواصفاته الهندسية ويكون مقاوما للزلازل حتى لو على ارض مهددة. علينا استغلال هذه الفرصة بوجود تقنيات حديثة وقدرات المهندسين اللبنانيين، شرط ان يكون البناء ملائماً للمخاطر الطبيعية التي قد يتعرض لها.